المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (68) أكتوبر 2025
Volume (68) October 2025
IJOHSS

الذكاء الاصطناعي وتحدياته القانونية في مجال تكنولوجيا المعلومات
(دراسة تحليلية في إطار القانون الدولي)

م.م. نبأ ساهي جيجان
كلية القانون جامعة واسط، العراق
البريد الالكتروني: Otterbeachner8635@gmail.com

الملخص

تناولت هذه الدراسة التحليلية التحديات القانونية التي يفرضها استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا المعلومات، ضمن إطار القانون الدولي. فمع التطور السريع للتقنيات الرقمية وتزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في مجالات متعددة مثل تحليل البيانات، وإدارة الشبكات، واتخاذ القرارات الذاتية، يبرز تحدٍ كبير على صعيد الأطر القانونية التقليدية التي لم تُصمَّم لمواكبة هذه الابتكارات الحديثة. وتركز الدراسة على أبرز الإشكاليات القانونية التي تواجه المجتمع الدولي، بما في ذلك حماية الخصوصية والبيانات الشخصية، وضمان الأمن السيبراني، وتحديد المسؤولية القانونية في حال وقوع أضرار ناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن التحديات المتعلقة بالحقوق الفكرية وحماية الابتكار. كما يتم مناقشة أثر غياب تشريعات دولية شاملة وملزمة على قدرة الدول والمؤسسات على تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل فعال، بما قد يؤدي إلى تباين المعايير القانونية بين الدول وزيادة المخاطر القانونية. وتهدف الدراسة إلى تحليل هذه الفجوات القانونية في القانون الدولي، مع تقديم مقترحات وحلول قانونية قد تسهم في حماية الحقوق الرقمية للأفراد والمؤسسات، وتحقيق التوازن بين الابتكار التقني والمسؤولية القانونية، إضافةً إلى استعراض الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال مثل مبادئ الأمم المتحدة والمبادرات الإقليمية الخاصة بتنظيم الذكاء الاصطناعي. وتعتمد الدراسة على منهج تحليلي نقدي يسمح بفهم طبيعة التحديات القانونية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، ويضع إطاراً قانونياً مرجعياً يُمكّن من تطوير تشريعات دولية مستقبلية تتواكب مع التطور التكنولوجي المستمر.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، القانون الدولي، المسؤولية القانونية، تكنولوجيا المعلومات، الحقوق الرقمية.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.68.2025.869

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (68) أكتوبر 2025
Volume (68) October 2025
IJOHSS

Artificial Intelligence and its Legal Challenges in the Field of Information Technology (An Analytical Study within the Framework of International Law)

Nabaa Sahi Jijan
College of Law, University of Wasit, Iraq
Email: Otterbeachner8635@gmail.com

ABSTRACT

This analytical study addresses the legal challenges posed by the use of artificial intelligence (AI) in the field of information technology within the framework of international law. With the rapid advancement of digital technologies and the increasing reliance on AI in various domains such as data analysis, network management, and autonomous decision-making, significant challenges emerge for traditional legal frameworks that were not designed to keep pace with these modern innovations. The study highlights the main legal issues facing the international community, including the protection of privacy and personal data, ensuring cybersecurity, and determining legal liability in the event of damages caused by AI systems, in addition to challenges related to intellectual property rights and innovation protection. The study also examines the impact of the absence of comprehensive and binding international legislation on the ability of states and institutions to regulate AI usage effectively, which may lead to legal discrepancies between countries and increased risks. The study aims to analyze these legal gaps in international law and provide proposed legal solutions that ensure the protection of digital rights, balance technological innovation with legal responsibility, and review ongoing international efforts, such as United Nations principles and regional initiatives, in regulating AI. The study adopts a critical analytical approach that allows for a deeper understanding of the legal challenges associated with AI and establishes a reference legal framework that can guide the development of future international legislation aligned with continuous technological progress.

Keywords: Artificial Intelligence, International Law, Legal Responsibility, Information Technology, Digital Rights.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.68.2025.869

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (68) أكتوبر 2025
Volume (68) October 2025
IJOHSS

المقدمة:

في العصر الرقمي الحديث، لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تقنية، بل تحوّل إلى فاعل رئيسي في إدارة الأنظمة الذكية وصنع القرار، مما أفرز تحديات قانونية غير مسبوقة، خصوصًا في مجال تكنولوجيا المعلومات. فقد أصبح بالإمكان استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات، وتوجيه السلوك العام، بل وحتى التأثير في الأمن القومي للدول، الأمر الذي يستوجب تدخلًا قانونيًا دوليًا لمواكبة هذه الثورة الرقمية. فالقانون الدولي، رغم شموليته، لا يزال عاجزًا عن وضع إطار قانوني صارم يواكب التطور السريع في هذا المجال، مما أفرز فراغًا تشريعيًا يهدد حقوق الأفراد ويثير تساؤلات بشأن المسؤولية القانونية.

إن معالجة التحديات القانونية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي تتطلب فهمًا دقيقًا لتطوره، ومجالات تطبيقه، والعقبات القانونية المرتبطة به، مع ضرورة دراسة مدى قدرة القانون الدولي على مواكبة هذه المستجدات، وإيجاد توازن بين حماية الحقوق وتطوير التكنولوجيا.

وبيّن الباحث أسامة عدنان محسن العزاوي في دراسته "المسؤولية القانونية للأنظمة الذكية في القانون الدولي" أن "غياب صفة الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي يعرقل عملية إسناد المسؤولية الدولية عند حدوث انتهاكات أو أضرار، ما يستوجب إعادة النظر في قواعد المسؤولية التقليدية"[1].

إشكالية الدراسة:

تتمثل الإشكالية في غياب إطار قانوني دولي واضح ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي ويضمن مساءلة الجهات المطوّرة والمستخدمة له عند حدوث انتهاكات.

فرضية الدراسة:

يفترض البحث أن القانون الدولي بصيغته الحالية عاجز عن مجاراة التحديات القانونية الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، مما يتطلب إعادة صياغة بعض قواعده.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحليل التحديات القانونية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وتقييم كفاءة القانون الدولي، واقتراح حلول تشريعية تواكب التطور التكنولوجي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لفحص القواعد القانونية الدولية، والمنهج المقارن لرصد التجارب الدولية، إضافة إلى المنهج الاستقرائي لاستخلاص النتائج من الوقائع والممارسات الحديثة.

المبحث الأول
الإطار العام للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات

في ظل التطور التكنولوجي المتسارع، أصبح الذكاء الاصطناعي محورًا أساسيًا في صياغة مستقبل تكنولوجيا المعلومات، حيث يلعب دورًا حيويًا في تطوير أنظمة ذكية قادرة على اتخاذ قرارات معقدة بشكل مستقل، إن فهم الإطار العام لهذه التقنية الحديثة وتحديد مفاهيمها الأساسية يمثل خطوة ضرورية لتمكين الأطر القانونية من مجاراة التطورات التقنية وضمان تنظيم استخداماتها بما يحقق التوازن بين الابتكار والحماية القانونية.

1 أسامة عدنان محسن العزاوي، المسؤولية القانونية للأنظمة الذكية في القانون الدولي. مجلة القانون الدولي المعاصر، كلية القانون – جامعة بغداد، 2022، ص 17.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.68.2025.869

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (68) أكتوبر 2025
Volume (68) October 2025
IJOHSS

المطلب الأول
المفاهيم الأساسية وربطها بالإطار القانوني الدولي

يُعد الذكاء الاصطناعي من أبرز التقنيات الحديثة التي أدخلت تحولات جذرية في مجال تكنولوجيا المعلومات، حيث أصبح للأنظمة الذكية القدرة على محاكاة الذكاء البشري واتخاذ قرارات معقدة. هذه التطورات التقنية أوجدت ضرورة لفهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وكذلك لتبيان العلاقة الوثيقة بين الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، وأهمية ذلك في وضع الأطر القانونية التي تحكم استخداماتها، لا سيما في ظل غياب تشريعات دولية محددة تنظّم هذا المجال.

1. مفهوم الذكاء الاصطناعي وأبرز تطبيقاته وربطها بالقانون الدولي

يُعرّف الذكاء الاصطناعي على أنه فرع من علوم الحاسوب يُعنى بتطوير أنظمة تستطيع أداء مهام تتطلب ذكاءً بشريًا مثل التعلم، الاستنتاج، واتخاذ القرارات [2]، وقد تطورت تقنيات الذكاء الاصطناعي لتشمل التعلم العميق، والتعرف على الأنماط، وتحليل البيانات الضخمة، مما دفع بها إلى تطبيقات واسعة في قطاعات متعددة كالطب، الصناعة، الأمن، والاقتصاد.

يرتبط الذكاء الاصطناعي بمجالات حساسة مثل الخصوصية، المسؤولية الجنائية، وحقوق الملكية الفكرية، حيث يطرح تساؤلات قانونية حول من يتحمل المسؤولية عن الأفعال التي تقوم بها الأنظمة الذكية، خصوصًا عندما تؤدي هذه الأفعال إلى أضرار أو انتهاكات. على سبيل المثال، في حالة استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في عمليات عسكرية، يبرز السؤال عن مدى مسؤولية الدول أو الشركات المطورة في حال وقوع أضرار على المدنيين[3].

من هنا، يبرز دور القانون الدولي في محاولة تنظيم هذه القضايا، لكن الكثير من القواعد التقليدية لا تتناسب مع طبيعة الذكاء الاصطناعي، مما يسبب فجوة قانونية تقتضي تطوير معايير جديدة. إذ يرى الباحث محمد جاسم عبد الحسين الزبيدي أن "غياب شخصية قانونية للذكاء الاصطناعي يعقد تطبيق قواعد المسؤولية الدولية، ويتطلب ابتكار آليات قانونية جديدة تلائم خصوصيات هذه التكنولوجيا[4].

2. العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات وأثرها على القانون الدولي

تكنولوجيا المعلومات تشكل البنية التحتية الأساسية التي تقوم عليها أنظمة الذكاء الاصطناعي، فهي تشمل الحوسبة، الشبكات، قواعد البيانات، والبرمجيات، وكلها تلعب دورًا جوهريًا في تطوير وتشغيل هذه الأنظمة. ويعد الذكاء الاصطناعي جزءًا متقدماً من هذا المجال، حيث يضيف مستويات من التعقيد والذكاء للأجهزة والبرمجيات.

هذه العلاقة الوثيقة تؤدي إلى تعقيد التحديات القانونية، خاصة فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية، وأمن المعلومات، وحقوق الإنسان. فمثلاً، في القانون الدولي لحقوق الإنسان، تنص الاتفاقيات على حماية الخصوصية وحق المعلومات، لكن الذكاء الاصطناعي يطرح مخاطر جديدة كالتجسس الإلكتروني، والتلاعب بالمعلومات، والتفرقة التمييزية بناءً على الخوارزميات[5].

وعليه، يجب أن يستجيب القانون الدولي لهذه التحديات من خلال تحديث قواعده وتبني معايير تقنية وقانونية تراعي خصوصية الذكاء الاصطناعي في إطار تكنولوجيا المعلومات. وهنا تؤكد الدراسة التي قدمها الباحث

2 Russell, Stuart & Norvig, Peter. Artificial Intelligence: A Modern Approach. Pearson, 2021, p. 15.

3 Bostrom, Nick. Superintelligence: Paths, Dangers, Strategies. Oxford University Press, 2019, p. 102.

4 محمد جاسم عبد الحسين الزبيدي، الذكاء الاصطناعي والقانون الدولي: نحو إطار قانوني فعّال. مركز الدراسات القانونية الدولية، بغداد، 2021، ص 12.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.68.2025.869

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (68) أكتوبر 2025
Volume (68) October 2025
IJOHSS

أسامة عدنان محسن العزاوي أن "تنظيم الذكاء الاصطناعي لا يمكن فصله عن تنظيم تكنولوجيا المعلومات، وأن التكامل بين القانونين الوطني والدولي ضروري لضمان الحماية القانونية الفعالة[6].

المطلب الثاني
التحول الرقمي وتأثيراته على النظم القانونية الدولية

شهد العالم في السنوات الأخيرة تسارعاً غير مسبوق في التحول الرقمي نتيجة لتطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، ما أحدث تغييرات جوهرية في مختلف القطاعات، سواء المدنية أو العسكرية. إن هذا التحول الرقمي لا يقتصر على الجانب التكنولوجي فقط، بل يمتد إلى تأثيرات قانونية وتنظيمية عميقة على النظم القانونية الدولية، إذ أثار تساؤلات حول حدود السيادة الوطنية، ومسؤوليات الدول والأطراف الفاعلة، مما يحتم دراسة هذه التأثيرات في إطار القانون الدولي.

1. استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات المدنية والعسكرية

في المجال المدني، يُستخدم الذكاء الاصطناعي في تحسين الخدمات الحكومية، وتطوير نظم العدالة الإلكترونية، وتحليل البيانات الضخمة لتحسين صنع القرار. إلا أن هذا الاستخدام يطرح تحديات قانونية متعددة، تتعلق بحماية الخصوصية، وأمن المعلومات، وضمان العدالة في اتخاذ القرارات الآلية، خاصةً في ظل غياب تشريعات دولية موحدة تنظم هذا المجال[7].

أما في المجال العسكري، فقد أوجد الذكاء الاصطناعي تحديات كبيرة في القانون الدولي الإنساني، خصوصاً مع ظهور أنظمة الأسلحة الذاتية التي يمكنها اتخاذ قرارات قتالية دون تدخل بشري مباشر. ويثير هذا الاستخدام تساؤلات قانونية حول المسؤولية الجنائية والدولية عند وقوع أضرار أو انتهاكات، ويبرز الحاجة إلى وضع قواعد وضوابط دولية صارمة تحكم تطوير واستخدام هذه التقنيات [8]

وقد أشار الباحث حيدر عبد الأمير جاسم إلى ضرورة تعزيز الإطار القانوني الدولي لضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني في مواجهة التطورات التكنولوجية الحديثة، معتبراً أن "تنظيم استخدام الأسلحة الذاتية يجب أن يخضع لمبادئ الشرعية، والتمييز، والتناسب، بما يحفظ حقوق المدنيين ويحد من الأضرار الجانبية[9].

2. أثر الذكاء الاصطناعي على السيادة الوطنية والحدود القانونية

تطرح تقنيات الذكاء الاصطناعي تحديات معقدة لمفهوم السيادة الوطنية، خاصةً مع القدرة المتزايدة على تجاوز الحدود الجغرافية من خلال الهجمات السيبرانية، ونقل البيانات وتحليلها عبر الشبكات العالمية. هذا الواقع يعقّد المسائل القانونية المتعلقة بالاختصاص القضائي وحماية البيانات، ويستدعي تطوير قواعد قانونية دولية تتعامل مع هذه الظواهر الجديدة[10].

كما تؤثر هذه التقنيات على الحدود القانونية التقليدية، حيث يمكن للأنظمة الذكية أن تعمل في بيئات متعددة دون الالتزام بالقيود الوطنية، مما يفتح الباب أمام الفراغات القانونية التي قد تُستغل. ومن هنا، يؤكد محمد رشيد الأنصاري على أهمية التعاون الدولي وتطوير تشريعات موحدة لتعزيز حماية السيادة الوطنية وضمان المساءلة القانونية في ظل انتشار الذكاء الاصطناعي [11].

---

6 أسامة عدنان محسن العزاوي، المسؤولية القانونية للأنظمة الذكية في القانون الدولي. مجلة القانون الدولي المعاصر، كلية القانون – جامعة بغداد، 2022، ص 17.

7 أحمد علي عبد الله، التحول الرقمي وأثره على القانون الدولي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2022، ص 88.

8 محمود حسين الطائي، الأسلحة الذاتية والالتزامات الدولية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة بغداد، العدد 12، 2022، ص 76

9 حيدر عبد الأمير جاسم، الأسلحة الذاتية والالتزامات الدولية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة الموصل، 2022، ص 33.

10 سالم عبد الكريم المالكي، التحول الرقمي والحدود القانونية في القانون الدولي، دار النهضة العلمية، عمان، 2021، ص 45.

11 محمد رشيد الأنصاري، السيادة الوطنية والذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021، ص 59.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.68.2025.869

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (68) أكتوبر 2025
Volume (68) October 2025
IJOHSS

المبحث الثاني
التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي في إطار القانون الدولي

مع التوسع السريع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، تبرز العديد من التحديات القانونية التي تواجه المجتمع الدولي، خاصة في مجال حقوق الإنسان. إذ تؤدي التقنيات الحديثة إلى مشكلات تتعلق بالخصوصية، والتمييز، والتأثير على حرية الأفراد، ما يستدعي مراجعة وتطوير قواعد القانون الدولي لضمان حماية فعالة لهذه الحقوق الأساسية في عصر الثورة الرقمية.

المطلب الأول
التحديات في القانون الدولي لحقوق الإنسان

ينطوي استخدام الذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات الشخصية واتخاذ القرارات على مخاطر جسيمة تتعلق بانتهاك الخصوصية وحق حماية البيانات. إضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد على خوارزميات الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى مظاهر تمييز وتحامل تؤثر على مبدأ المساواة، ما يجعل من الضروري تقييم هذه الظواهر في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان.

1. انتهاك الخصوصية وحماية البيانات

في ظل الاستخدام الواسع للذكاء الاصطناعي، تتزايد عمليات جمع وتحليل البيانات الشخصية بشكل غير مسبوق، حيث تعتمد الأنظمة الذكية على بيانات ضخمة للحصول على دقة عالية في الأداء واتخاذ القرارات. هذه الكميات الهائلة من المعلومات تشمل تفاصيل شخصية حساسة، مثل المواقع الجغرافية، السجلات الصحية، التفضيلات الشخصية، وسلوكيات الأفراد على الإنترنت.

يطرح هذا الواقع مخاوف كبيرة على مستوى حماية الخصوصية، إذ يمكن أن تُستخدم البيانات بطرق غير قانونية أو من دون موافقة صريحة، مما يؤدي إلى انتهاكات جوهرية للحق في الخصوصية. ويعاني الأفراد من فقدان السيطرة على بياناتهم الشخصية، وقد يتعرضون لمخاطر مثل التتبع غير المشروع، التسريب، أو استخدام المعلومات لأغراض تمييزية أو تجارية دون إذن.

في القانون الدولي لحقوق الإنسان، تحظى الخصوصية بحماية خاصة في العديد من الاتفاقيات الدولية. فالمادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن "لا يجوز التدخل تعسفياً في خصوصية أحد أو في أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا يجوز الاعتداء على شرفه أو سمعته". كذلك، المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تؤكد على حماية الأشخاص من التدخل التعسفي أو غير القانوني في خصوصياتهم.

غير أن الذكاء الاصطناعي، بحكم طبيعته التقنية الحديثة، يفرض تحديات قانونية جديدة لم يكن القانون الدولي مهيئاً بالكامل لمواجهتها، خاصة مع تزايد استخدام تقنيات مثل التعلم الآلي التي تعتمد على جمع وتحليل البيانات بشكل مستمر. وهنا تظهر الحاجة إلى تحديث الأطر القانونية لتشمل آليات فعالة لمراقبة جمع البيانات، ضمان الشفافية، والحفاظ على حق الأفراد في السيطرة على معلوماتهم الشخصية.

ويشير الباحث عبد الرحمن حسن جاسم إلى أن "الحماية القانونية التقليدية للخصوصية لا تكفي في عصر الذكاء الاصطناعي، حيث تتطلب حماية متقدمة تشمل تقنيات التشفير، وحوكمة البيانات، بالإضافة إلى معايير دولية ملزمة تحكم ممارسات جمع البيانات واستخدامها[12].

2. التمييز والتحيّز في الخوارزميات

تُعدّ خوارزميات الذكاء الاصطناعي أساس عمل الأنظمة الذكية، حيث تقوم بتحليل البيانات واستخلاص النتائج بناءً على نماذج تعلم مسبقة. إلا أن هذه الخوارزميات ليست محايدة بطبيعتها، فهي قد تعكس تحاملات أو انحيازات موجودة في البيانات المستخدمة للتدريب، أو تتبع سياسات تصميم قد تؤدي إلى مخرجات تمييزية.

يمكن أن يظهر هذا التمييز في عدة مجالات، مثل التوظيف، الحصول على القروض، الأنظمة القضائية، والرعاية الصحية، حيث قد تُفضّل الخوارزميات بعض الفئات على حساب أخرى بناءً على عرق، جنس، عمر،

12 عبد الرحمن حسن جاسم، الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان: تحديات الخصوصية وحماية البيانات، دار النهضة العربية، بغداد، 2022، ص 67.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.68.2025.869

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (68) أكتوبر 2025
Volume (68) October 2025
IJOHSS

أو خلفية اجتماعية، حتى لو كان ذلك غير مقصود. وهذا التحيز قد يؤدي إلى انتهاك حق المساواة وعدم التمييز، الذي يُعد من المبادئ الأساسية في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 7) على أن "جميع الناس سواسية أمام القانون، ولهم الحق في الحماية المتساوية من دون أي تمييز"، كما تحظر الاتفاقيات الدولية التمييز المبني على العرق، الجنس، أو أي معيار آخر.

يعتبر التمييز الخفي في الخوارزميات تحديًا معقدًا لأن أثره قد يكون غير واضح حتى يتم الكشف عنه عبر تحليلات دقيقة، مما يجعل المساءلة القانونية أمراً صعباً. ولهذا، تؤكد الدراسات القانونية الحديثة على ضرورة تطوير آليات تقييم شفافة للخوارزميات، وضوابط قانونية تضمن مراجعة دورية لضمان عدم وجود تحيزات تمييزية [13].

ويشرح الباحث سلمان عبد القادر الفتلاوي أن "الشفافية في تصميم الخوارزميات والمساءلة القانونية تجاه نتائجها يجب أن تكون من أولويات التشريعات الدولية، لتفادي تكرار التجاوزات والانتهاكات، ولحماية الحقوق الأساسية في عصر الرقمنة[14].

المطلب الثاني
قصور الإطار القانوني الدولي والاتجاهات المستقبلية

يواجه القانون الدولي تحديات كبيرة في مواكبة التطورات السريعة التي يشهدها مجال الذكاء الاصطناعي، إذ لا توجد حتى الآن تشريعات دولية ملزمة تنظم استخدامات هذه التكنولوجيا بشكل شامل وفعال. هذا القصور القانوني يعوق القدرة على معالجة المسائل المعقدة المتعلقة بالمسؤولية، وحماية الحقوق، والتنظيم الدولي للتقنيات الذكية، ما يستدعي التفكير في حلول مستقبلية تلبي متطلبات العصر الرقمي.

-غياب تشريعات ملزمة لتنظيم الذكاء الاصطناعي دوليًا

رغم التقدم السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخداماتها المتعددة، يواجه القانون الدولي اليوم فجوة تشريعية واضحة فيما يتعلق بتنظيم هذه التقنيات الحديثة. فلا توجد حتى الآن قواعد أو اتفاقيات دولية ملزمة تتناول تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، وتضع ضوابط قانونية واضحة للمسؤوليات والالتزامات المرتبطة بها.

هذا القصور في الإطار القانوني الدولي يعزى إلى عدة أسباب منها الطبيعة المعقدة للذكاء الاصطناعي وتداخل استخداماته بين مجالات متعددة، بالإضافة إلى التفاوت في رؤية الدول لمخاطر وفوائد هذه التكنولوجيا. كما أن التحولات السريعة في التكنولوجيا تزيد من صعوبة صياغة تشريعات تواكب التطور المستمر، ما يؤدي إلى بقاء القانون الدولي غير مهيأ للتعامل مع التحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي.

ويشير الباحث عبد الكريم سامي العلي إلى أن "غياب التشريعات الدولية الملزمة يعكس تخلف النظام القانوني الدولي عن مواكبة التحديات التقنية الحديثة، مما يزيد من احتمالات الاستغلال غير المنظم والتجاوزات التي قد تهدد الحقوق الأساسية والأمن الدولي[15].

ومن جانب آخر، فإن المبادرات الدولية الحالية مثل المبادئ التوجيهية والتوصيات التي تصدرها مؤسسات مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تبقى غير ملزمة ولا تحمل قوة قانونية تُلزم الدول، مما يضعف من فعاليتها في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي وضبط مخاطره.

13 سلمان عبد القادر الفتلاوي، التمييز والتحيز في خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة قانونية، مجلة الحقوق الرقمية، جامعة الكوفة، العدد 5، 2021، ص 54.

14 نفس المصدر، ص55.

15 عبد الكريم سامي العلي، التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي: دراسة في الإطار الدولي، دار الفكر الحديث، عمان، 2023، ص 82.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.68.2025.869

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (68) أكتوبر 2025
Volume (68) October 2025
IJOHSS

2. الحاجة إلى ميثاق دولي أو قواعد ملزمة بشأن الذكاء الاصطناعي

في ظل هذا الوضع القانوني غير المكتمل، تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير ميثاق دولي أو إطار قانوني ملزم يحكم استخدام الذكاء الاصطناعي، ويضع قواعد واضحة للمسؤولية، وحماية الحقوق، وضمان احترام القيم الإنسانية والأخلاقية.

مثل هذا الإطار القانوني يجب أن يكون قادرًا على التعامل مع التحديات العابرة للحدود مثل قضايا الأمن السيبراني، حماية البيانات، المساءلة القانونية عن الأضرار الناجمة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن ضمان الشفافية والمساءلة في تصميم وتشغيل هذه الأنظمة.

وتؤكد الباحثة ليلى ناصر الفهد أن "الميثاق الدولي للذكاء الاصطناعي يجب أن يعكس التوازن بين تطوير التكنولوجيا واحترام حقوق الإنسان، وأن يتضمن آليات رقابية واضحة لضمان الاستخدام المسؤول لهذه التقنيات"[16].

كما يشكل التعاون الدولي بين الدول والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني أحد الركائز الأساسية في بناء هذا الإطار القانوني، لضمان توافق المصالح وحماية المجتمعات من المخاطر المحتملة.

وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر وضع آليات تنفيذية فعالة ووسائل فض النزاعات المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي، بما يضمن تطبيق القواعد القانونية بفعالية ويعزز الثقة الدولية في هذه التكنولوجيا.

_ تطبيقات عملية للتحديات القانونية في مجال الذكاء الاصطناعي

يمثل الذكاء الاصطناعي أحد أهم التحولات التقنية في العصر الراهن، إلا أن استخدامه في مجالات حيوية مثل القضاء والأمن والسياسة العامة بات يفرض جملة من التحديات القانونية التي تتطلب وقفة تحليلية. فعلى سبيل المثال، في مجال العدالة الجنائية، أصبح استخدام تقنيات التعرّف على الوجوه مثار جدل واسع بسبب نسب الخطأ في تحديد الهويات، مما قد يؤدي إلى إدانة أبرياء، خاصة في البيئات متعددة الأعراق، ما يخلق إشكالية قانونية ترتبط بمبدأ "العدالة المتساوية أمام القانون"[17].

وفي القطاع الصحي، تبرز إشكالية التوازن بين حماية البيانات الشخصية والاعتماد على نظم الذكاء الاصطناعي في التشخيص الطبي. فالمعالجات الذكية التي تعتمد على البيانات البيومترية قد تُخزن كمّاً هائلاً من المعلومات دون موافقة صريحة من المرضى، وهو ما يشكل انتهاكاً للحق في الخصوصية، ويمثل خرقاً للمادة (17) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

أما في القطاع الأمني، فإن توظيف الخوارزميات الذكية في التنبؤ بالجريمة يثير تساؤلات حول مدى قانونية التصنيف التنبؤي للأفراد على أساس سلوكيات رقمية سابقة، من دون وجود دليل مادي مباشر، الأمر الذي يمكن أن يمس بمبدأ "قرينة البراءة" و"الحق في محاكمة عادلة"[18].

وفيما يخص مجال الوظائف العامة والخدمات الإلكترونية الحكومية، فإن اعتماد الذكاء الاصطناعي في اتخاذ قرارات إدارية – كمنح الرخص أو الدعم – من دون رقابة بشرية فعلية، قد يُعرض المواطنين للقرارات الجائرة غير القابلة للطعن، مما يتعارض مع مبدأ المشروعية والحق في التقاضي، كما نصّت عليه الدساتير الوطنية ومنها الدستور العراقي في المادة (19) .

16 ليلى ناصر الفهد، الميثاق الدولي للذكاء الاصطناعي: آفاق مستقبلية، مجلة القانون الدولي، جامعة بيروت، العدد 9، 2022، ص 48.

17 عبد الكريم ناصر عبد الله الشمري، الذكاء الاصطناعي وإشكاليات العدالة الجنائية. بغداد: دار الأيام، الطبعة الأولى، 2021، ص112.

18 سيف علي عبد الرزاق الهماشي، الخوارزميات الجنائية ومبدأ المحاكمة العادلة. مجلة الدراسات القانونية المعاصرة، العدد 19، جامعة النهرين، 2023، ص55.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.68.2025.869

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (68) أكتوبر 2025
Volume (68) October 2025
IJOHSS

وتشير هذه النماذج الواقعية إلى ضرورة تطوير إطار قانوني يضمن الحماية الحقوقية المتوازنة ويُلزم الجهات المطوّرة والمستخدمة لأنظمة الذكاء الاصطناعي بالمسؤولية القانونية عند انتهاك الحقوق، مع مراعاة الطبيعة الديناميكية والمتغيّرة لهذه التقنيات.

الخاتمة

لقد تبين من خلال الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يمثل نقلة نوعية في مجال تكنولوجيا المعلومات، حيث أحدث تحولات جذرية في مختلف القطاعات، مما فرض تحديات قانونية جديدة على القانون الدولي. فبينما يسهم الذكاء الاصطناعي في تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي كبير، إلا أنه يثير تساؤلات جوهرية تتعلق بحماية حقوق الإنسان، السيادة الوطنية، والمسؤولية القانونية عن الأفعال المرتكبة بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي.

أظهرت الدراسة أن الإطار القانوني الدولي الحالي لا يواكب بشكل كافٍ التطورات المتسارعة في هذا المجال، ولا يتضمن آليات واضحة لتنظيم الذكاء الاصطناعي وضبط استخداماته، مما يترك فراغًا قانونيًا يستغل في بعض الأحيان بشكل سلبي. كما أن غياب اتفاقيات دولية ملزمة حول الذكاء الاصطناعي يعرقل تحقيق الحوكمة القانونية الشاملة والتعاون الدولي الضروري لضمان الاستخدام الأخلاقي والمسؤول لهذه التقنية.

النتائج

1. الذكاء الاصطناعي يخلق تحديات قانونية معقدة أبرزها حماية الخصوصية، التمييز الناتج عن الخوارزميات، وعدم وضوح المسؤولية القانونية في حالات الأضرار.
2. تكنولوجيا المعلومات المتطورة تجاوزت الإطار القانوني الدولي التقليدي، الذي يحتاج إلى تحديث ليشمل تنظيمًا خاصًا بالذكاء الاصطناعي.
3. غياب تشريعات دولية موحدة وملزمة في مجال الذكاء الاصطناعي أدى إلى اختلافات في مواقف الدول وتعاملاتها القانونية، مما يؤثر سلبًا على التنسيق الدولي.
4. ضرورة تطوير آليات دولية فعالة للرقابة والتنظيم لضمان الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي وحماية الحقوق الدولية.

التوصيات

1. العمل على إبرام اتفاقية دولية شاملة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي، خاصة في المجالات التي تمس حقوق الإنسان والأمن الدولي.
2. إنشاء هيئة دولية متخصصة تتابع تطورات الذكاء الاصطناعي وتضع معايير قانونية وأخلاقية ملزمة.
3. تعزيز التعاون الدولي بين الدول والمنظمات لضمان تبادل المعلومات والخبرات في مجال الذكاء الاصطناعي وتطوير التشريعات.
4. تضمين مبادئ الشفافية والمسؤولية في نظم الذكاء الاصطناعي لمنع التمييز وحماية خصوصية الأفراد.
5. تشجيع البحوث والدراسات القانونية المستمرة لتطوير الإطار القانوني بما يتناسب مع سرعة تطور الذكاء الاصطناعي.

المصادر والمراجع

1. عبد الكريم سامي العلي، التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي: دراسة في الإطار الدولي، دار الفكر الحديث، عمان، 2023.
2. عبد الكريم ناصر عبد الله. الشمري، الذكاء الاصطناعي وإشكاليات العدالة الجنائية. بغداد: دار الأيام، الطبعة الأولى، 2021.
3. عبد الرحمن حسن جاسم، الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان: تحديات الخصوصية وحماية البيانات، دار النهضة العربية، بغداد، 2022.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.68.2025.869

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (68) أكتوبر 2025
Volume (68) October 2025
IJOHSS

4. محمد جاسم عبد الحسين الزبيدي، الذكاء الاصطناعي والقانون الدولي: نحو إطار قانوني فعّال، مركز الدراسات القانونية الدولية، بغداد، 2021.
5. محمد عبد الحسين الحمادي، الذكاء الاصطناعي وتحديات القانون الدولي في عصر الثورة الرقمية، دار العلوم الجامعية، عمان، 2020.
6. سعد فالح حميد الشمري، منهجية البحث في القانون الدولي: دراسة تحليلية لتقنيات الذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2022.
7. أحمد علي عبد الله، التحول الرقمي وأثره على القانون الدولي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2022.
8. سالم عبد الكريم المالكي، التحول الرقمي والحدود القانونية في القانون الدولي، دار النهضة العلمية، عمان، 2021.
9. محمد رشيد الأنصاري، السيادة الوطنية والذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021.
10. ليلى ناصر الفهد، "الميثاق الدولي للذكاء الاصطناعي: آفاق مستقبلية"، مجلة القانون الدولي، جامعة بيروت، العدد 9، 2022.
11. سلمان عبد القادر الفتلاوي، "التمييز والتحيز في خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة قانونية"، مجلة الحقوق الرقمية، جامعة الكوفة، العدد 5، 2021.
12. أسامة عدنان محسن العزاوي، "المسؤولية القانونية للأنظمة الذكية في القانون الدولي"، مجلة القانون الدولي المعاصر، كلية القانون – جامعة بغداد، 2022.
13. محمود حسين الطائي، "الأسلحة الذاتية والالتزامات الدولية"، مجلة الدراسات القانونية، جامعة بغداد، العدد 12، 2022.
14. حيدر عبد الأمير جاسم، "الأسلحة الذاتية والالتزامات الدولية"، مجلة الدراسات القانونية، جامعة الموصل، 2022.
15. الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948.
16. الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1966.
17. Russell, Stuart & Norvig, Peter. Artificial Intelligence: A Modern Approach. Pearson, 2021.
18. Bostrom, Nick. Superintelligence: Paths, Dangers, Strategies. Oxford University Press, 2019.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.68.2025.869